الجدول رقم (٨)

الطلب على اليد العاملة

القطاع	١٩٦٦ ٪	١٩٧١ ٪
الزراعة	١٢٫٦	١٠٫٨
الصناعة	٢٥٫٣	٢٦٫٧
البناء	٨٫٧	٨٫٤
الكهرباء والمياه	٢٫١	١٫٩
التجارة والقطاع المدني	١٣٫٠	١٢٫٩
النقل	٦٫٦	٧٫١
الخدمات العامة	٣١٫٧	٣٢٫٢
المجموع	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

Source : Michael Bruno, *Economic Development Problems of Israel 1970-1980,* (Santa Monica, Rand Corporation, 1970).

والجدول التالي يبين نسبة مساهمة الحكومة (أي القطاع العام) في عملية التكوين الرأسمالي خلال الفترة ما بين ١٩٦٥ — ١٩٦٩ :

الجدول رقم (٩)

نسبة مساهمة الحكومة في التكوين الرأسمالي

العام	مساهمة الحكومة (ملايين الليرات)	مجموع التكوين الرأسمالي (ملايين الليرات)	النسبة المئوية لحجم القطاع العام
١٩٦٥	٩٨٩	٢٢٤٤	٤٤٫١
١٩٦٦	٨٩٧	١٩١٣	٤٦٫٨
١٩٦٧	٨٥٢	١٦٢٣	٥٢٫٤
١٩٦٨	١٠٧٥	٢٣٢٩	٤٦٫١
١٩٦٩	١٣١٩	٢٧٧٦	٤٩٫٢

Source : *Statistical Abstract of Israel,* 1965-1970 (Extracted from Various Tables).

ولقد استطاع المسؤولون في اسرائيل ان يستفيدوا الى أقصى حد من توفر اليد العاملة الرخيصة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لاجتذاب ما تحتاجه القطاعات الاسرائيلية من هذه القوى العاملة لدفع عجلة الانتاج في قطاعين أساسيين : القطاع الزراعي الذي ظل محتفظا بأهميته رغم التركيز على القطاع الصناعي وقطاع البناء الذي كان أحد الاسباب الرئيسية وراء الركود الاقتصادي الذي ضرب الاقتصاد الاسرائيلي في منتصف عام ١٩٦٥ وحتى بداية حرب حزيران في عام ١٩٦٧ . وهكذا نرى ان حرب حزيران وذيولها السياسية والعسكرية ساهمت في حل بعض مشاكل اسرائيل الاقتصادية اولا من حيث تخفيف حجم البطالة الذي وصل الى ١٠ ٪ من مجموع القوى العاملة في ١٩٦٦ وهو أعلى رقم في تاريخ الاقتصاد الاسرائيلي . وقد كان السبب الرئيسي في تخفيض حجم البطالة يعود الى الانفاق الهائل على التسلح وبناء الاستحكامات وانتاج الاسلحة والذخيرة والمعدات الاليكترونية وغيرها من السلع والخدمات التي يحتاجها الجيش الاسرائيلي ، وثانيا من خلال سد النقص في اليد العاملة في قطاعي الزراعة والبناء عن طريق اجتذاب حوالي (٣٥) الف عامل من قطاع غزة والضفة الغربية .